أثر السياسة المالية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين، خلال الفترة 1996-2017.

The Impact of Fiscal Policy on Economic Inflation Rates in Palestine, During the Period 1996-2017

منال محمد حسن عواد

مركز بحوث ودراسات الأرض والانسان (فلسطين) ، Mree79@hotmail.com

الاستلام: 2022/01/09

ملخص:

القبول: 2022/06/24

النشر:2022/06/30

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر التطور في حجم كل من الانفاق الحكومي والإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية (1996–2017) وبتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين، حيث تضمن هذا التأثير الانفاق الحكومي بمعامل انحدار (0.01)، هذا بالإضافة الى وجود تأثير إيجابي ومبطئ فترة زمنية واحدة (سنة واحدة) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% للإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية موجبة (0.08).

أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمراجعة الاتفاقات الاقتصادية مع سلطة الاحتلال من أجل إعادة بلورة توجهات جديدة تمكنها من السيطرة على أدوات السياسة النقدية بجانب السياسة المالية حتى تتمكن من العلاج والسيطرة الحقيقية على ظاهرة التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الانفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية، التضخم، فلسطين

رموز H50 :jel

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the evolution in the volume of both government expenditure and tax revenues on the economic inflation rates in Palestine. The study used the analytical descriptive method based on time series data 1996-2017 and the application of multiple regression technique to reach the real effect of these variables on economic inflation rates.

The study has come to a range of results, of which, most importantly, was the significant effect of the financial policy on the inflation rates in the Palestinian territories represented by government expenditure, where the regression coefficient (0.01) with economic, The results also showed a positive and slow effect of one time period (one year), which is statistically significant at 10% of tax revenues on economic inflation rates in Palestine, Where the coefficient of regression (0.01) With a positive economic elasticity .(0.08)

The study also recommended that the Palestinian National Authority should review the economic agreements with the occupation authority in order to re-crystallize new directions to enable them to control

the tools of monetary policy as well as fiscal policy to be able to real treatment and control of the phenomenon of inflation.

Keywords: fiscal policy, government expenditure, tax revenues, inflation, Palestine (**JEL**) **Classification :** H50

المقدمة

تعتبر السياسات الاقتصادية أحد أهم الأركان التي تشكل التوجه العام للدولة للتحكم في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الهامة بهدف تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، حيث تلجأ الدولة إلى الاعتماد على السياسات المالية والنقدية لتنفيذ توجهاتها الاقتصادية نظرا لما تؤديه هذه السياسات من فاعلية في التحكم بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حالتي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة.

ويعتبر الإثفاق الحكومي والضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة للحد من المعضلات الاقتصادية المتتوعة وخصوصا مشكلة البطالة وحفز معدلات التشغيل، فتلجأ الدولة أحيانا إلى اتباع السياسة المالية التوسعية التي تعمل على تطبيقها بزيادة معدلات الانفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية بغية تشجيع الاستثمار داخل الدولة. إلا أن تنفيذ هذه السياسات مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الأخرى التي تأخذها الدولة بعين الاعتبار عند إقرارها لسياساتها المالية وخصوصا معدلات التضخم السائد في الدولة، فتلجأ بالتوازي مع تطبيق سياساتها المالية إلى استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في بعض المتغيرات الأخرى الاقتصادية، ولعل من أهم هذه الأدوات عرض النقد وأسعار الفائدة، إذ يسهم البنك المركزي بقيادة هذه السياسة باعتباره السلطة النقدية العليا في الدولة، فيلجأ في بعض الأحيان إلى امتصاص عرض النقد وتخفيضه من خلال رفع معدلات الفوائد البنكية على الإقراض وذلك بهدف تخفيض المعروض النقدي داخل الدولة للحد من الارتفاع المائد داخل الدولة، ومن جانب آخر قد يلجأ في بعض الأحيان إلى امتصاص عرض النقد وتخفيضه من خلال رفع معدلات الفوائد البنكية على الإقراض وذلك بهدف تخفيض المعروض النقدي داخل الدولة للحد من الارتفاع المام في الأسعار الذي يعكمه مؤشر التضخم ويسهم بشكل سلبي على معدلات رفاه الأفراد ومستوى المعيشة السائد داخل الدولة، ومن جانب آخر قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض هذه المعدلات بغية زيادة المعروض السائد داخل الدولة، ومن جانب آخر قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض هذه المعدلات بغية زيادة المعروض عالما في الأسعار الذي يعكمه مؤشر التضخم ويسهم بشكل سلبي على معدلات رفاه الأفراد ومستوى المعيشة معدلات البطالة داخل الدولة، ومن جانب آخر قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض هذه المعدلات بغية زيادة المعروض عالما في الأميان ولذي يعكسه مؤشر التضخم ويسهم بشكل سلبي على معدلات رفاه الأفراد ومستوى المعيشة عالما في الأمواد والمستثمرين من الاقتراض بهدف توسيع قاعدة الاستثمارات التي تضعني إلى خفض معدلات البطالة داخل الدولة، ومن هذا فإن التوجه لتنفيذ السياسة المالية والنقدية بأدواتها المتنوعة ينبغي أن يبنى معدلات البطالة داخل الدولة، ومن هذا فإن التوجه لتنفيز تم إدبالية من التكامل في نتائج التطبيق الفعلي وافرازاته على وافرازاته .

أولا: مشكلة الدراسة

يعتبر الانفاق الحكومي أحد أبرز أوجه السياسات الاقتصادية التي يمكن انتهاجها للوصول إلى حالة مرضية من معدلات التضخم المستهدفة في الدول المتنوعة، وهو ما أكدته الأدبيات الاقتصادية النظرية، إذ أن تدخل الدولة من خلال سياساتها المالية يشكل حافزا لزيادة الإنتاج الذي يسهم في مواجهة المعضلات الاقتصادية وخصوصا مشكلة البطالة وهو ما يتوافق مع الفكر الكنزي الذي أبرز دور السياسة المالية كأداة فاعلة لإنجاز أهداف السياسة الاقتصادية لا سيما الجانب المرتبط بالنفقات العامة، إلا أن هذا الجانب ينعكس وبشكل مباشر على معدلات التضخم الاقتصادي داخل الدولة (خفاجة،2013،ص3) وبالتالي ما بين توجهات الدولة باتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب على قطاعات معينة وما بين الارتفاع القائم والمحتمل لمعدلات التضخم الاقتصادي وخشية الحكومي وتخفيض الضرائب على مستويات المعيشة للسكان في الأراضي الفلسطينية معدلات المعدلات المشكلة الرئيسية في كيفية احداث التوازن ما بين استخدام أدوات المعيشة للسكان في الأراضي الفلسطينية من ناحية والسيطرة على معدلات التصخم من ناحية أخرى، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال

> هل يوجد أثر للسياسة المالية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين؟ وبتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية متمثلة في:

- هل يوجد أثر لإجمالي الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين؟
 - هل يوجد أثر للإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين؟

ثانيا: أهداف الدراسة

تتمثل الاهداف الرئيسية للدراسة في التالى:

- التعرف على أثر تطور حجم الانفاق الحكومي على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين.
- 2. تحديد أثر التطور في حجم الإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين.
- 3. تقديم مجموعة من التوصيات للمهتمين وصناع القرار بشأن أهم الآثار المحتملة الناتجة عن تطبيق أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين.

ثالثا: فرضيات الدراسة

- 1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (α≤0.05) بين تطور إجمالي الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم الاقتصادى في فلسطين.
- 2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند (α≤0.05) بين التطور في حجم الإيرادات الضريبية ومعدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين.
 - رابعا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وفي هذه الدراسة تم استخدام هذا المنهج لتحديد تأثير المكونات المختلفة للسياسة المالية المطبقة في الأراضي الفلسطينية على معدلات التضخم الاقتصادي خلال الفترة (1996–2017) بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية وبتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم التحديد التصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات المعدد المعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات المعدد المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادي ألي الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات المعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادي المالية الملية المعنية المعنية وبتطبيق تقنية الانحدار المتعدد للوصول إلى الأثر الحقيقي لهذه المتغيرات على معدلات التضخم الاقتصادي الم

نموذج الدراسة

ويمكن صياغة نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

	$+ b_2 TR_{ti} + e_t$	$CPI_{ti} = \alpha_0 + b_1 G_{ti} + b_1 G_{ti}$
(CPI): ا لرقم القياسي لأسعار	المستهلك.	(TR) الإيرادات الضريبية.
(G) : الإنفاق الحكومي.		<u>(e)</u> الأخطاء العشوائية

خامسا: الإطار النظري

- السياسة المالية
- مفهوم السياسة المالية:

إن للسياسة المالية أهمية لا تقل شأنا عن السياسة النقدية، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعطيات اليومية في حياة الأفراد وذلك من خلال أدواتها المتنوعة، حيث تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب، وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي ، لذا فقد عرفت وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي ، لذا فقد عرفت السياسة المالية بأنها "كافة الوسائل التي تتدخل بها الحكومة للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير في مستوى الاستخدام وحجم الدخل القومي" (كنعان وغانم ولبراهيم،2011م)، كما وعرفت أيضا بأنها "السياسة التي الاستخدام وحجم الدخل القومي" (كنعان وغانم ولبراهيم،2011م)، كما وعرفت أيضا بأنها "السياسة التي والسياسة التي الاستخدام وحجم الدخل القومي" (كنعان وغانم ولبراهيم،2011م)، كما وعرفت أيضا بأنها "السياسة التي الاستخدام ولبراهيم،2011م)، كما وعرفت أيضا بأنها "السياسة التي والسياسة التي الاستفال التي تتدخل بها الحكومة الأهداف المنبثقة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتباها الدولة" (سعد والطراونة، 2016م)، هذا ويضيف (بوعمرة وقيزة،2016م)، ما والسياسية التي تتباها الدولة" (سعد والطراونة، 2016م)، هذا ويضيف (بوعمرة وقيزة،2016م، 2010م)، والسياسية التي تتباها الدولة" (سعد والطراونة، 2016م)، هذا ويضيف (بوعمرة وقيزة،2016م، 2010م)، مثل الناتج القومي، العمالة العامة من برامج الإيناق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي والسياسية الستفومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الأثار المرغوبة وتجليل من المزعور غير منال الناتج القومي، العامة، ولدخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمائة، ولدخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتضاد يلكل وعرفت مل المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"، كما وعرفت مثل اللمرغوب فيها مل المالي الغار المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج الق

المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة" (غدير :2010، 11)، هذا ويضيف (محي الدين، 2018، 2080) بأن السياسة المالية هي " السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج وايراداتها لإنشاء آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف وبعبارة مختصرة هي استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات ولدارة الدين والموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي"، هذا ويضيف (يحيى،2018، 2016) بأن السياسة المالية تعرف على أنها " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة فيها على كل من الدخل ومستوى العمالة وغيرها من

مما سبق يتضح أن السياسة المالية هي أحد أوجه السياسات الاقتصادية التي تتركز وبشكل رئيسي في أوجه الانفاق العام ممثلا بالإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى الإيرادات العامة ممثلة بالضرائب وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة عبر التحكم في طبيعة العمل بأدواتها المتنوعة، فهي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق أهداف معينة يأتي في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والاقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.

وعليه تعرف الباحثة السياسة المالية بأنها هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية وتشتمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة تعتمد فيها على أدوات مختلفة كالإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة بهدف تحقيق مجموعة من الغايات الاقتصادية والاجتماعية

اهداف السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في الحد من المعضلات الاقتصادية التي تواجه الدول عبر الاستخدام المتوازن لأدواتها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيحها كما يلي: (مسعود،2006،ص43) و (بوعمرة وقيزة، 2016، ص43).

- .1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
 - .4 تحقيق التنمية الاقتصادية.

ادوات السياسة المالية:

يمكن تقسم أدوات السياسة المالية إلى قسمين رئيسيين يتمثل القسم الأول منها في السياسات الإنفاقية والتي يتفرع منها الإنفاق الحكومي، ونفقات سداد الديون، أما القسم الثاني فيشمل السياسات الضريبية التي يتفرع عنها الضرائب المباشرة، الضرائب الغير مباشرة والتي يمكن توضيحها في الجوانب التالية:

1. الإنفاق العام

يعد الانفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زبادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلى أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزبادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني، ففي الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية ولنجاز المشاريع الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بآن واحد، كما أن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقا لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدى هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار، وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وقد تستخدم الإعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج (غدير، 2010، 16، 16)، لذا يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"(طويل،2016،ص44)، فالإنفاق الحكومي عبارة عن مبالغ نقدية تنفقها الدولة بهدف تحقيق المنافع العامة وهو الإدارة التي يمكن بواسطتها تخفيض حالات التباين في الدخل والثروة بين أفراد المجتمع (الشرابي، 2013، ص197).

آثار الانفاق العام

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الإنفاق الحكومي له آثار متعددة جزء منها مرتبط بإشباع الحاجات العامة فضلا عن تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام، ويمكن حصر أهم الآثار الناتجة عن الإنفاق الحكومي في الجوانب التالية (باسويد، 2017، ص224):

 حفز الإنتاج القومي وذلك بالاعتماد على ما يترتب على الإنفاق الحكومي من التأثير على رغبة وقدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وعلى القوى المادية للإنتاج وعلى مستويات الطلب الفعلي (محي الدين، 2018، ص61).

التأثير المباشر على الاستهلاك القومي ويحدث ذلك من خلال شراء الدولة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية أو قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات.

3. أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على تناسق نشاط الأفراد لتحقيق أهداف وجهود مثالية، بالتالي أصبح للسياسة الإنفاقية دور في تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، بالتالي تحقيق الأهداف بمثالية (رجب، 2011، ص35).

4. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي وتنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل حيث يحدث الإنفاق الحكومي آثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي بواسطة الاستهلاك المولد أو ما يعرف بأثر المضاعف، كما ويحدث الإنفاق الحكومي آثارا غير مباشرة في الإنتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد أو ما يعرف بأثر المعجل. المعجل.

5. آثار الإنفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل القومي ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين المنتجين (التوزيع الأولي للدخل)، والثانية عن طريق ادخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي، وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي بين الدخل القومي ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في انتاجه أي بين المنتجين (التوزيع الأولي للدخل)، والثانية عن طريق ادخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية على التوزيع الأولي، وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين أو التوزيع النهائي.

2. الضرائب

مفهوم الضرببة:

تعتبر الضرائب أحد أهم وسائل السياسة المالية باعتبار أن الإيرادات الضريبية تشكل أهم موارد الدولة على الإطلاق كونها تمول ثلاث أرباع الإنفاق العمومي، والتي تؤدي دور فعال من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية لبعض المشاريع إما لفترة محددة أو بصفة مطلقة مما يساهم في تفعيل طلب منشآت الأعمال على عناصر الإنتاج و التحفيز على زيادة النشاطات الاستثمارية.

وتستخدم الدولة هذا الاتجاه كنوع من إعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد، فهي بذلك تمثل أهم العوامل التي ينتج عنها زيادة العائد الصافي للاستثمارات، بحيث يشكل التقليص من حجم الاقتطاعات الضريبية من أهم الحوافز الضريبية المستخدمة في الوقت الراهن عن طريق المعدلات التمييزية، والإجازة الضريبية, ونقصد بالمعدلات التمريبية المستخدمة في الوقت الراهن عن طريق المعدلات التمييزية، والإجازة الضريبية, ونقصد بالمعدلات التمريبية المستخدمة في الوقت الراهن عن طريق المعدلات التمييزية، والإجازة الضريبية, ونقصد بالمعدلات التمريبية المستخدمة في الوقت الراهن عن طريق المعدلات التمييزية، والإجازة الضريبية, ونقصد بالمعدلات التمييزية استخدام جداول معدلات لأسعار الضريبة مكونة من عدد من المعدلات، تتناسب المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، بشكله سواء من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع. وأبرز المجالات التي نجح فيها استعمال المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة بهدف تحفيز جذب الصناعات التي نجح فيها استعمال المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة بهدف تحفيز جذب الصناعات التي نجح فيها استعمال المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة بهدف تحفيز جذب الصناعات إليها، وأما الإجازة الضريبية، فنقصد بها عدم مطالبة المستثمر الأجنبي بدفع ضرائب على أرباح مشروعه لعدد من السنوات الأولى للمشروع، وذلك تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة (أسماء، 2016، ص 24).

لذا فقد اهتمت هذه الأنظمة بإقرار سياسات ضريبية تهدف في إطارها الإجمالي لتوفير الإيرادات العامة لأغراض تمويل الإنفاق العام وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولية، لذا فقد عرفت السياسة الضريبة على أنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية" (امحمد، 2017، ص 95), أما الضريبة فهي مبلغ من النقود يفرض ويجبى جبرا من الأشخاص المقيمين بالدولة بصفة نهائية دون أن يكون لذلك المبلغ مقابل معين وذلك بغرض تحقيق نفع عام، لذلك يجب على الدولة أن تعمل على التوفيق بين مصلحة الخزانة العامة ومصلحة الممول، وأول من كتب في ذلك كان آدم سميث على أساس أربعة قواعد وهي العدالة، اليقين، الملاءمة، اقتصاد نفقات الجباية (الخضر،2011)، وعليه فإن السياسة الضريبية تعد إحدى برامج السياسة المالية تخططه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة المالية وفي إطار التكامل مع السياسة المالية المالية تحقيق أهداف مالية واقتصادية والغاسفة وسياسية وفق الفلسفة وفق العامة التولية المامة الاقتصادية المالية تخططه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة وفي الماس أربعة قواعد وهي العدالة، اليقين، الملاءمة، اقتصاد نفقات الجباية (الخضر،2011)، معالي وفي الساس أربعة المالية تعد إحدى برامج السياسة المالية تخططه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة المالية وفي المامة التحريبية تعد إحدى برامج السياسة المالية تخططه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة المالية وفي المامة الدولة (امحمد، 2017)، معالية المالية تحلطه وتنفذه مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفق الفلسفة العامة للدولة (امحمد، 2017)، معاد إلى المالية الحلون مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفق الفلسفة العامة المولية المالية العامة ومالية واقتصادية والماما مع السياسة المالية ولمي المالية وفق الفلسفة العامة للدولة (امحمد، 2017)، معاد إلى النه الحقيق مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفق الفلسفة العامة الدولة (امحمد، 2017) ، معاد إلى العامة مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وفق الفلسفة العامة الدولة (الحمد، 2017) ، و

الآثار الاقتصادية للضرائب:

يعتبر النظام الضريبي أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تأثيره على الإنتاج القومي، توزيع الدخل، الاستهلاك ومستوى الأسعار، لذا فإن الآثار الاقتصادية للضرائب تتنوع لتمتد إلى مجموعة من الجوانب الاقتصادية المفصلية، حيث يمكن إيضاح هذه الآثار في الجوانب التالية:

1. آثار الضرائب على الإنتاج

إن للضرائب أثرا هاما على الإنتاج من خلال قدرتها على إحداث التأثير في قدرة ورغبة الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار، حيث يؤدي فرض الضرائب عادة إلى انخفاض مستوى الاستهلاك و بالتالي انخفاض القدرة على العمل، و التي تعتمد بدرجة كبيرة على المستوى المناسب للاستهلاك وحجم المبالغ التي تنفق على تعليم و تدريب العمال ، وبالتالي فإن انخفاض القدرة على العمل ستؤثر سلبا على الإنتاج. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الضرائب التصاعدية لها أثر ضئيل جدا على القدرة على العمل، فهذه الضرائب تعد أشد عبئا على الطبقات الغنية والتي قد تخفض من استهلاكها للسلع الكمالية ولكن ذلك لن يؤثر سلبا على كفاءتهم الإنتاجية، حيث يمكن لهذه الطبقات أن تحافظ على مستوى استهلاكها الحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها، أما الإسبة للضرائب التتازلية التي يقع عبؤها بدرجة كبيرة على الطبقات الفقيرة فإنها تؤدي إلى انخفاض الكفاءة حيث يمكن لهذه الطبقات أن تحافظ على مستوى استهلاكها الحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها، أما الإنتاجية لهذه الطبقات أن تحافظ على مستوى استهلاكها والحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها، أما الإنتاجية لهذه الطبقات أن تحافظ على مستوى استهلاكها والحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها، أما الإنتاجية لهذه الطبقات ان تحافظ على مستوى استهلاكها والحالي من خلال الاعتماد على مدخراتها، أما الإنتاجية لهذه الطبقات ان تحافظ على مستوى استهلاكها وبالتالي انخفاض الإنتاج، و نظرا لأن معظم الضرائب الإنتاجية لهذه الطبقات نتيجة لانخفاض مستوى استهلاكها وبالتالي انخفاض الإنتاج، و نظرا لأن معظم الضرائب الإساميدية هي عبارة عن ضرائب مباشرة، والضرائب التنازلية هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة، فإنه ومن الاتصاعدية هي عبارة عن ضرائب مباشرة، والضرائب التنازلية هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة، فإنه ومن الاحمام علية ومن الميان المائية الضرائب على القدرة على العمل، ينبغي فرض المزيد من الضرائب المباشرة على الدخول المرتفعة، وفي المقابل الحد من الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية (هاشم وعبد، 2011). ص 274).

2. أثر الضرائب على الاستهلاك

تؤثر الضرائب على الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق تخفيض حجم الدخل المتاح لدى الأفراد، و بصفة غير مباشرة عن طريق رفع أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض الكمية الكلية المتاحة من سلع و خدمات الاستهلاك. يعتمد أثر الضرائب على الاستهلاك أساسا على الوضعية الاقتصادية للمستهلك، فأفراد الطبقة الفقيرة لا يستطيعون عادة ادخار أي جزء من دخلهم الحالي، وبالتالي قد لا يتمكنون من تعويض نقص قدرتهم الشرائية الناجم عن فرض الضرائب، لذلك سيضطر هؤلاء الأفراد إلى تخفيض استهلاكهم الخاص مما يؤدي إلى انخفاض مستوى فرض الضرائب، لذلك سيضطر هؤلاء الأفراد إلى تخفيض استهلاكهم الخاص مما يؤدي إلى انخفاض مستوى فرض الضرائب، لذلك سيضطر هؤلاء الأفراد إلى تخفيض استهلاكهم الخاص مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشتهم وتدهور كفاءتهم، وفي المقابل، يمكن لأفراد الطبقة الغنية تعويض النقص في قدرتهم الشرائية الناتج عن الضرائب عن طريق تخفيض مدخراتهم الحالية أو من خلال الاعتماد على مدخراتهم السابقة، وبهذا الشكل يمكن لهؤلاء الأفراد الطبقة الغنية تعويض النقص في قدرتهم الشرائية الناتج عن معيشتهم وتدهور كفاءتهم، وفي المقابل، يمكن لأفراد الطبقة الغنية تعويض النقص في قدرتهم الشرائية الناتج عن أوض الضرائب، لذلك سيضل مدخراتهم الحالية عن معيشتهم وتدهور كفاءتهم، وفي المقابل، يمكن لأفراد الطبقة الغنية تعويض النقص في قدرتهم الشرائية الناتج عن الضرائب عن طريق تخفيض مدخراتهم الحالية أو من خلال الاعتماد على مدخراتهم السابقة، وبهذا الشكل يمكن لهؤلاء الأفراد أن يمنعوا انخفاض نمط استهلاكهم على حساب الضرائب (معط الله،2015، ص38).

3. أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار

تؤثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بشكل مختلف على مستوى الأسعار، فارتفاع معدل الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى، فإن تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار يعتمد على مرونة الطلب والعرض للسلع والخدمات، حيث يقع جزء كبير من عبء الضريبة على المنتج إذا كانت السلع الخاضعة للضريبة تتميز بمرونة طلب مرتفعة ومرونة عرض منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المنتجين وبالتالي انخفاض الأسعار والحد من التضخم، أما بالنسبة لتلك السلع الخاضعة للضريبة التي تتميز بمرونة طلب منخفضة و مرونة عرض مرتفعة، فإن عبء الضريبة المفروضة عليها سينتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع معدل التضخم، الضريبة المفروضة عليها سينتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع معدل التضخم، وربات المنريبة المفروضة عرض مرتفعة، فإن عبء أما بالنسبة لتلك السلع الخاضعة للضريبة التي تتميز بمرونة طلب منخفضة و مرونة عرض مرتفعة، فإن عبء الضريبة المفروضة عليها سينتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع معدل التضخم، وربالتالي فإن فرض ضرائب على هذا النوع من السلع يعمل على رفع تكاليف المعيشة مما قد يجبر المستهلكين على وبالتالي فإن فرض ضرائب على هذا النوع من السلع يعمل على رفع تكاليف المعيشة مما قد يجبر المستهلكين على المالي النه المعالية بزيادة الأجور، وفي حال المور، فإن تكلفة إنتاج السلع غير الخاضعة للضريبة ترتفع على المالية بزيادة الأجور، وفي حالة ارتفاع الأجور، فإن تكلفة إنتاج السلع غير الخاضعة للضريبة ترتفع على المالية من الله وعبد، 2011، على ما يؤدي بناك، مما يؤدي بناك إلى زيادة المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج (هاشم وعبد، 2011).

4. أثر الضرائب على توزيع الدخل

لدى الضرائب آثار واضحة على توزيع الدخول والثروات بين مختلف أفراد وطبقات المجتمع، فجميع الدول الحديثة تلجأ إلى استخدام السياسة الضريبية كأداة لتحقيق هدف التوزيع العادل، ويعتمد تأثير الضرائب على التوزيع بشكل خاص على أنواع و معدلات هذه الضرائب، حيث يعتبر نظام الضرائب المباشرة التصاعدية مفيدا في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، لأنه يعمل على مراعاة المقدرة التكليفية للممولين وبالتالي يعمل على المساواة في ويميل إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ، لأنه لا يراعي المقدرة التكليفية للممولين وبالتالي معمل على المساواة في شديدا على أصحاب الدخل والأغنياء، في حين أن نظام الضرائب التنازلية وحتى الضرائب النسبية يعتبر غير عادل ويميل إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ، لأنه لا يراعي المقدرة التكليفية للممولين حيث يكون عبء هذه الضرائب شديدا على أصحاب الدخول المنخفضة أكثر منه على أصحاب الدخول المرتفعة (معط الله، 2015، ص 38).

مفهوم التضخم:

أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، إلا أنه لا يمكن اعتبار أن أي ارتفاع في الأسعار بأنه حالة تضخم إذ يستوجب لاعتبار هذه الحالة بأنها ظاهرة تضخم دوام هذا الارتفاع واستمراره. من خلال التعريفات السابقة ترى الباحثة أن حالة التضخم ترتبط بالارتفاع المضطرد والمستمر في المستوى العام للأسعار أو التراجع المستمر في القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي فإن التضخم يشير إلى الحركة في المستوى العام للأسعار وليس التغييرات التي تحدث في سعر سلعة واحدة مقارنة بباقي السلع، إذ أن هذه التغيرات شائعة حتى في الاقتصادات المستقرة، كما أن الأسعار المقصودة هنا هي أسعار السلع والخدمات وليست أسعار الأصول.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود أشكال متنوعة للتضخم الاقتصادي، إذ أن تصنيف هذه الأشكال ارتبط بمجموعة من المعايير والتقسيمات التي استند إليها الاقتصاديون في تحديد الأنواع المختلفة لهذه الظاهرة، حيث تشكل قوة التضخم معيارا هاما لهذه الأنواع، إذ يصنف التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي (أبو رمضان، 2016، ص16):

أولا: أنواع التضخم من حيث قوته

– التضخم الجامح: هو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا، ويعتبر هذا النوع من أنواع التضخم الأشد خطرا وآثارا على الاقتصاد الوطني حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة في الأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة وكبيرة يصعب على الوطني حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة في الأسعار دون توقف، بحيث تترك آثارا ضارة وكبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها أو معالجتها، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة ما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في المدخرات القومية واضمحلالها، الأمر الذي قد يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود واستبدالها بعمرات الحكومية إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض المدخرات القومية واضمحلالها، الأمر الذي قد يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود واستبدالها في المدخرات القومية واضمحلالها، الأمر الذي قد يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود واستبدالها في المدخرات القومية واضمحلالها، الأمر الذي قد يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخلص من هذه النقود واستبدالها بعملات جديدة، كما حدث مع العديد من البلدان النامية التي عانت من تفشي مثل هذه الأنواع خاصة في أعقاب بعملات جديدة، كما حدث مع العديد من البلدان النامية التي عانت من تفشي مثل هذه الأنواع خاصة في أعقاب المروب.

– التضخم الزاحف: ويشير هذا النوع إلى الارتفاع في المستويات العامة للأسعار ولكنها بمعدلات أقل مما هي سائدة عليه في حالات التضخم الجامح وبالتالي تكون الآثار الناتجة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني مقارنة بالنوع الأول، وتتركز الأسباب المرتبطة بالتضخم الزاحف بالزيادة السكانية المتنامية دون أن يواكبها زيادة موازية في السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى تمويل قسم من الإنفاق العام دون أن يواكبها ذياد موازية في السلع والخدمات المنتوية الميانية المتنامية دون أن يواكبها زيادة موازية على النوع الأول، وتتركز الأسباب المرتبطة بالتضخم الزاحف بالزيادة السكانية المتنامية دون أن يواكبها زيادة موازية في السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى تمويل قسم من الإنفاق العام دون أن يواكبه غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة أو التأخر في استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

قد تنشأ ظاهرة التضخم كنتيجة لعوامل داخلية مرتبطة بهياكل الإنتاج المحلية كإفراز طبيعي لتلك التغيرات أو قد تنشا كنتيجة لعوامل خارجية مرتبطة بحجم العلاقات الاقتصادية بين الدول المتنوعة وهنا يمكن التمييز بين شكلين من أشكال التضخم التي تشمل (مسعودة ومرزوق، 2016، ص46):

التضخم المحلي: ويرتبط هذا النوع من أنواع التضخم بالعوامل الداخلية، إذ أن الإخلال في الهيكل الاقتصادي وكذلك اختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز مثل هذه الظاهرة.
التضخم المستورد: وهو التضخم الناتج عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف اقطاع العالم وعلى وجه الخصوص بين الدول النامية والصناعية، ففي إطار سعي الدول النامية للتطور الاقتصادي والتكنولوجي فإنها تقوم باستيراد السلع والخذائي المتبادلة بين مختلف مقطاع العالم وعلى عربه الخصوص بين الدول النامية والصناعية، ففي إطار سعي الدول النامية للتطور الاقتصادي والتكنولوجي فإنها تقوم باستيراد السلع والخدمات من تلك الدول التي قد تتميز بفوارق في مستويات المعيشة والأسعار لديها عن الدول النامية الأمر الذي يجلب معه سلعا أو خدمات مرتفعة الثمن لا تناسب اقتصاديات مثل هذه الدول وهو ما يجلب معه مثل هذا النوع من أنواع التضخم.

طرق قياس التضخم:

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في قياس التضخم لعل من أبرزها ما يأتي (زيارة والدباغ، 2012، ص32-ص33):

• طريقة الفجوات التضخمية

وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي، وتقوم على أساس تقدير الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتاحة في أيدي المستهلكين، وتعالج هذه الفروق من خلال علاقات الطلب الكلي أو الإنفاق. وتتمثل بالفرق بين فائض الطلب الكلي النقدي أو الإنفاق القومي (مقدرا بالأسعار الجارية) وبين حجم الناتج القومي الحقيقي GNP (بالأسعار الثابتة. محجم الناتج القومي الحقيقي GDP بالأسعار الثابتة. أو أن الفجوة التصخمية المعاد العلي الثابتة)، أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخمية المعاد الكلي ومعان الطلب الكلي النقدي أو الإنفاق القومي (مقدرا بالأسعار الثابتة. حجم الناتج القومي الحقيقي GNP (بالأسعار الثابتة)، أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخم (فجوة فائض الطلب) وبربط فجوة التضخم (فجوة فائض الطلب) بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية. ومن الواضح أنه بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلي الخلاب الحلي أن المعار المحلية. ومن الواضح أنه أن الملي المعار الأسعار الثابتة)، أو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخم العرب العام الطلب) وبربط فجوة التضخم (فجوة فائض الطلب) أي أن الفجوة المعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية. ومن الواضح أنه بتطورات الأسعار يمكن الوقوف على مدى تأثير هذه الفجوة على مستوى الأسعار المحلية. وما الواضح أنه ألما اتسعت هذه الفجوة كلما شكات ضعطا متزايدا على العرض الحقيقي للسلع والخدمات وبالتالي اختلالا نقديا ألمد الأمر الذي يولد ارتفاعا أكبر في مستوى الأسعار.

طريقة فائض المعروض النقدي:

وهي الطريقة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والمستمدة من التحليل الحديث لمدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالتحليل النقودي (Monetarism) وهي عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود (أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل بصورة نقود) – عند أسعار ثابتة – وذلك خلال مدة زمنية معينة.

فكلما زاد معدل التغير في كمية وسائل الدفع عن معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي كان ذلك دليلا على وجود ضغوط تضخمية. أما إذا كان معدل التغير في كمية النقود أقل من معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي كان ذلك مؤشرا على وجود اتجاهات انكماشية. مما يدفع مستوى الأسعار إلى الأسفل. أما إذا تساوى معدل التغير في وسائل الدفع مع معدل التغير في العرض الحقيقي للسلع فإن ذلك يدل على استقرار نقدي.

طريقة الأرقام القياسية:

وهي من أكثر الطرق شيوعا وتعتمد على تقدير معدل التضخم من خلال تطورات الأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، وتستخدم الأرقام القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، إذ يجري اعتماد الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين إحداهما سنة الأساس التي تكون ثابتة وتنسب التقلبات السعرية إليها والسنة الأخرى هي سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم.

سادسا: الدراسات السابقة

1. دراسة (خفاجة، 2013) بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلا بكل من (صافي الإقراض، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، اجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1996–2011، كما وهدفت أيضا إلى تحليل سياسة الانفاق الحكومي في الفلسطيني في ظل ازدياد حجم المعضلات المالية وعجز الموازنة.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي المتمثل بالأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة، بالإضافة إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية لتوفير سلسلة زمنية بمتغيرات الدراسة خلال الفترة المبحوثة، وقد تم الاعتماد على الأساليب القياسية في تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالمت باستخدام تقنية الانحدار المتعدد. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وأن هناك علاقة تبادلية بينهما، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود حالة من التذبذب في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث كان للتغيرات السياسية الأثر الأكبر في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وأخيرا فقد أظهرت النتائج أن النفقات الجارية قد حازت على النصيب الأكبر من بنود الموازنة الفلسطينية وبمعدل بلغ 80% من حجم النفقات العامة خلال فترة الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام والاستمرار في ضبطه ضمن الإمكانات والمصادر المالية المتاحة محليا، كما وأوصت أيضا بضرورة تخفيض حصة الإنفاق الجاري وبالمقابل زيادة حصة الإنفاق التطويري وتوجيهه نحو البنية التحتية المادية والاجتماعية المحفزة للنمو.

2.دراسة (رجب، 2011) بعنوان "اثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008)، كما وهدفت أيضا إلى تحليل السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، هذا بالإضافة إلى تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين، وأيضاً إلى التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى تشخيص حالة التضخم الراهنة في فلسطين.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في فلسطين، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي المتمثل بالأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة، بالإضافة إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية لتوفير سلسلة زمنية بمتغيرات الدراسة خلال الفترة المبحوثة، وقد تم الاعتماد على الأساليب القياسية في تقدير أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في فلسطين بالاعتماد على تقنية الأساليب القياسية في تقدير أثر السياسة الإنفاقية على معدلات التضخم في بين طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الاقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، صافي الاقراض) على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم نظرا لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية، كتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال، كما أشارت النتائج إلى أن غالبية المساعدات الخارجية يتم توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية تدر إيرادات مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

وقد أوصت الدراسة انتهاج سياسة إنفاقيه تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، وذلك من خلال البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر، والتوجه نحو الإصلاح الإداري، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال، وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صبغة استثمارية بدلا من توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ومشاريع البنية التحتية، واعطاء القطاع الخاص الدور الكافي في أن يساهم في إنعاش الاقتصاد، وذلك بتقديم كافة التسهيلات المختلفة.

 د. دراسة (محي الدين، 2018) بعنوان " دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000–2010)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التعرف على أهم القطاعات الاقتصادية التي مستها الإصلاحات في الجزائر، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين الإصلاحات في السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي المتمثل بالأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة، بالإضافة إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية لتوفير سلسلة زمنية بمتغيرات الدراسة خلال الفترة المبحوثة، وقد تم الاعتماد على الأساليب القياسية في تقدير العلاقة بين السياسة المالية ممثلة بأدواتها الإيرادات العامة والنفقات العامة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل التضخم والبطالة والصادرات دون المحروقات، بالاعتماد على معاملات الارتباط والعلاقات السببية بين المتغيرات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية والمتمثلة في أدواتها (النفقات , الإيرادات) والمؤشرات الكلية وذلك على المدى الطويل، كما وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين التغير في الإيرادات العامة على التغير في معدل البطالة، كما وأشارت النتائج أيضا إلى أن التغير في حجم النفقات العامة يسبب حالة من التغير في حجم الصادرات في الجزائر. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطات الجزائرية بمراجعة استراتيجياتها الاقتصادية من أجل اتاحة الفرصة لظهور قطاع خاص أقوى وأكبر، كما وأوصت أيضا بضرورة تطوير القطاع المالي الجزائري الذي لازالت تسيطر عليه البنوك.

4.دراسة (خلف الله، 2017) بعنوان " السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر. 1990-2015".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوسائل والإجراءات التي انتهجتها الجزائر عبر الزمن لمعالجة التضخم ونك في إطار السياسة المالية ومقارنتها بالدول الأخرى، كما وهدفت أيضا إلى تشخيص واقع ظاهرة التضخم في الجزائر والأسباب المنشئة لها والحلول المقترحة لعلاجها.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لدراسة دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر ، حيث اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية في جمع البيانات من خلال استخدام أسلوب المسح المكتبي المتمثل بالأدبيات المنشورة حول موضوع البحث والتي شملت الكتب والدوريات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة، بالإضافة إلى الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية لأغراض إجراء المقارنة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في معاناة الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العواملية ورصد تطور ظاهرة التضخم ومتغيرات السياسة المالية في الجزائر واستخلاص الاتجاهات المرتبطة بها. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في معاناة الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة، من جهة كون أن نسبة كبيرة في فترة ما على الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة، من جهة أخرى اعتماد الجزائر أن السيولة تتسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر في فترة ما على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازي مما يسبب ضغوطا تضخمية، كما أشارت النتائج إلى من السيولة تتسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع في فترة ما على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازي مما يسبب ضغوطا تضخمية، كما أشارت النتائج إلى أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوي، مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، وأخير فقد أظهرت النتائج أن الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة وكان من نتيجة ذلك فقد أظهرت النتائج أن الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة وكان من نتيجة ذلك

وقد أوصت الدراسة بضرورة ترشيد النفقات الحكومية واخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادي، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض عجز الموازنة، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي، كما وأوصت أيضا بضرورة السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية واعطاء دور أكبر لها، بغية المساهمة في موارد الدولة العامة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المنشئة للتضخم. التعقيب العام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتوفرة حول متغيرات الدراسة، يمكننا أن نستنتج أن معظم الدراسات السابقة قد تناولت الأطر النظرية الخاصة بالسياسة المالية من حيث المفاهيم والمرتكزات والمكونات والخصائص التي تشكل هذه الأطر، وقد عملت هذه الدراسات على ربط السياسة المالية بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ومن خلال ما سبق يتضح لنا ما يلى:

- معظم الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح أهمية استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق تغيرات إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والتى تشمل النمو والاستثمار والتضخم والبطالة وغيرها.
 - 2. معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفى التحليلي لتحليل البيانات.
 - 3. معظم الدراسات السابقة اعتمدت على استخدم النماذج القياسية المعتمدة على السلاسل الزمنية.
 - ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعبر الدراسة الحالية عن أحد أهم الاتجاهات الفكرية التي تعتبر محل اهتمام صناع القرار في دول العالم المتنوع وخصوصا الأراضي الفلسطينية، إذ أن السياسة المالية تعتبر الإطار الأهم الذي يخضع لتحكم السلطة الوطنية الفلسطينية، فيما تعتبر السياسة النقدية أحد أهم السياسات التي تفتقد السلطة الوطنية الفلسطينية القدرة على التحكم بأدواتها، وبالتالي فإن السياسة المالية تعتبر الأساس الذي يصنع التوجهات الاقتصادية في الأراضي لذا فإن هذه الدراسة قد أولت هذه السياسة أهمية من حيث الدراسة وذلك أملا في تقديم مجموعة من الاسهامات التي تميزها عن غيرها من الدراسات السابقة التي يمكن حصرها في التالي:

1. تظهر الدراسة الحالية الاسهامات الفكرية الحديثة في السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات المالية على وجه التحديد.

2. تميزت الدراسة الحالية في شمولية المحتوى لأبعاد السياسة المالية، حيث تحتوي هذه الدراسة على إطار نظري تفصيلي بشكل واضح مما يساعد الباحثين والمهتمين من الرجوع اليه والاستفادة منه بشكل واسع.

3. تميزت الدراسة الحالية باعتمادها على دراسة أثر السياسة المالية على معدلات التضخم في فلسطين في إطار شمولي كلي، إذ اعتمدت الدراسات السابقة على تحديد أثر أداة من أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم كتحديد أثر السياسة الإنفاقية على هذا المعدل، إلا أن الدراسة الحالية قد أضافت إضافة نوعية جديدة تمثلت في أخذ الإطار الكلي للسياسة المالية المتمثلة بالإيرادات والنفقات معا وبين أثرها على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين وهو ما لم تبحثه الدراسات السابقة الأخرى على حد علم الباحثة. 4. تميزت الدراسة الحالية في كونها تعتبر الدراسة الأولى على المستوى المحلي على حد علم الباحث التي تتناول دراسة أثر السياسة المالية كإطار كلي على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين على حد علم الباحثة. 5. أن هذه الدراسة حاولت اكمال الجهود البحثية التي أجريت على المستوى العربي والدولي في مجال السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية على وجه التحديد بإضافة جديدة تمثلت في البيئة الفلسطينية الأمر الذي يمثل إضافة هامة على المستوى العلمي تدعم الجهود البحثية المستمرة في المجال الاقتصادي بما يعزز من أصالة البحث العلمي وحداثته سواء من حيث المفاهيم أو التطبيقات في البيئات المتغايرة.

تحليل ومناقشة النتائج

اولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد اعتمدت الباحثة على مجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية بغرض وصف متغيرات الدراسة والعلاقات المتنوعة المتداخلة فيما بينها، حيث اعتمدت الباحثة على إجراء الوصف الاحصائي لهذه المتغيرات استنادا إلى أساليب القياس الاحصائي لهذه المتغيرات والتي شملت الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملات الارتباط والقيم الصغرى والعظمى لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام أساليب القياسي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولإجراء ذلك تم الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت الرسومات الرابية، حيث تم الاستعانة بالرسومات البيانية التوضيح التحركات المواتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام أساليب التحليل القياسي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولإجراء ذلك تم الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي

1. الانحدار المتعدد (Multiple Regression): يوضح الانحدار المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (أكثر من واحد)، وتفسر هذه العلاقة الدالية على أنها علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغيراً في المتغير التابع (2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً في المتغير التابع (عطية، 2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً في المتغير التابع (عطية، 2005م، ص253)، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً بينما المتغيرات المستقلة ممكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي –اسمي أو رتبي–(فهمي،2005، ص640). ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد العديد من الصيغ الإحصائية للمتغيرات المستقلة من خلال التحويلات ص640). ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد العديد من الصيغ الإحصائية للمتغيرات المستقلة من خلال التحويلات محمائية المحتفلية المحتفية واستقلة من خلال التحويلات محمائية المحتفية المحتفيرات المستقلة من خلال التحويلات محمائية المحتفية واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير النموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المحتفية المحفية واستقلة من خلال التحويلات محمائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير النموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير النموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير الموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير الموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة.

اختبارات السكون (Stationary tests): لقد اعتمدت الباحثة على استخدام اختبارات سكون السلاسل للبيانات الزمنية والتي تعتبر من الشروط المهمة لإجراء التحليل الاحصائي لكافة البيانات المعتمدة على المتجهات الزمنية إذ أن تحقيق شرط السكون والاستقرار لهذه السلاسل يعتبر عاملا مهما تستند إليه جودة النماذج القياسية المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقا للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقا للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقا للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال المتعلقة بتحليل الاتجاهات وفقا للبيانات التاريخية المتنوعة، ويتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال الختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة الاختبارات الأكثر شيوعاً والتي تتمثل في (جود جذر الوحدة (Phillips Perron – PP) و (Phillips Perron – PP). ويعد اختبار (Phil الذي عمومية، وهو أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي اختبار (ADC – ADC) لأند الأدير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي اختبار (ADC – ADC) لأند الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي الختبار (QDC) فضل من المختبار (QDC) فائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي متولدة بواسطة عملية (QDC – ADC) بينما اختبار (QDC – ADC) ويعد اختبار (ADC – ADC) بينما اختبار (QDC – ADC) ويعد اختبار (QDC – ADC) المالية الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي متولدة بواسطة عملية (QDC – ADC) و المالية الزمنية متولدة بواسطة الاندان المالية الزمنية متولدة بولي عمومية، وهو أن السلسة الزمنية متولدة بواسطة عملية (QDC – ADC) وحمد مالياتية في هذه الدراسة كلا الاختبارين للتحقق من سكون متولدة بولسل الزمنية.

5. اختبار التكامل المشترك (Co-integration test): لأغراض القيام بتحقيق شروط النماذج القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية فقد قامت الباحثة بالتحقق من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد قامت الباحثة بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد قامت الباحثة بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد قامت الباحثة بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك من هذه السلاسل معا، إذ أن هذا التكامل يتحقق بين متغيرات الدراسة إذا كان هناك اشتراكا في الاتجاه بين هذه المتريثات، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن أشهر هذه الطرق المريقة انجل وغرانجر (Lohnson) ولتويقة جوهانسون (Johnson)، وتستخدم الطريقة الأولى في حالة النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الأولى في حالة المناذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الأولى في حالة المماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الأولى في مالية النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الأولى في مديع النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعد مشاهدات كبير، أما الطريقة الأولى في محميع النماذج السيطة التي تحتوي على متعدين نتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القيمة الكثر عمومية في اختبار التكامل المشترك في معيع المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Trace Statistic) المشترك تساوي المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) متجه التكامل المشترك الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية العدمية التي تتص على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) ما ملون في معنوات الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) ما بلاقل (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية العدمية العرمي الدوم الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية ماعلى قبول الفرض الذي يمرم على أن عدد متجهات التكامل يزيد (r) ما من

4. المتغيرات المتباطئة زمنيا (Lagged variables): في الاقتصاد لا يكون اعتماد المتغير التابع على قيم المتغير المستقل دائماً لحظيا، بل عادة يتضمن ذلك فارق زمني. وهذا الفارق الزمني يسمى المتباطئة Rag. ويعد مفهوم التباطؤ أو المتغيرات المتباطئة ضروريا للتعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، حيث تشتمل نماذج الانحدار أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمر المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في النموذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات مستقلة متباطئة ضمن المتغيرات المستقلة في المتوذج وكذلك تشتمل أحياناً على متغيرات متباطئة مشتقة من المتغير التابع نفسه، وفي هذه الحالة تكون استجابة المتغير التابع لنفسه وللمتغيرات المستقلة تعرف بنماذج المتغيرات المستقلة وفيها المستقلة تعرف بنماذج التي تحتوي على متغيرات متباطئة تعرف بنماذج المتغيرات المتباطئة وفيها مستقلة ماحيا ألغ من المتغير التابع على القيم الحاضرة والماضية للمتغيرات المستقلة (نصر، 1995)، ويمكن مستقلة النموذج المتباطئ في حالة وجود متغير مستقل واحد على النحو الآتي:

$$Y_t = \alpha + \sum_{j=0}^k \beta_j X_{t-j} + \sum_{i=1}^m \gamma_i Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

والصيغة العامة لنموذج الانحدار المتباطئ الذي يحتوي على أكثر من متغير مستقل تكتب على النحو الاتي:

$$Y_{t} = \alpha + \sum_{j=0}^{k} \beta_{1j} X_{1t-j} + \sum_{j=0}^{k} \beta_{2j} X_{2t-j} + \sum_{j=0}^{k} \beta_{3j} X_{3t-j} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_{i} Y_{t-i} + \varepsilon_{t}$$

5. المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square – OLS): إحدى طرق التقدير الإحصائية الأكثر استخداماً في تقدير معلمات (معاملات) نموذج الانحدار، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية،2005، ص256). ولطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار تم تقديره باستخدام هذه الطريقة، المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار تم تقديره باستخدام هذه الطريقة، للمربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب أن تتوفر في أي نموذج انحدار تم تقديره باستخدام هذه الطريقة، لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها وهذه الافتراضات هي: الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، المتوسط الحسابي لبواقي النموذج يساوي صفراً، حدود الخطأ متجانسة بمعنى ثبات تباين حد الخطأ، حدود الخطأ مستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض بماني عده وجود المتعددة بمعنى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج المستقلة عن بعضها البعض بمات المتعددة بمعنى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج المستقلة عن بعضها البعض وي مادار المتعددة بمعنى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج المستقلة عن بعضها البعض وي دمادار المتعددة بمعنى عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج المستقلة النارية إلى النعوز المستقلة عن بعضها البعض في نماذ على هذه الطريقة أنثاء القيام بتقدير معلمات النموذج.

بعد تجميع البيانات لمتغيرات الدراسة، قامت الباحثة بإجراء اختبارات أولية على متغيرات الدراسة المستقلة (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) وتأثيرها في المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، وذلك من خلال اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك واختبارات الانحدار المتعدد، وبعد ذلك تم التوصل إلى النموذج النهائي، وتم اعتماده من قبل الباحثة كنموذج أساسي للدراسة، وفيما يلي عرض النتائج التطبيقية للنموذج الرئيسي للدراسة.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعانت الباحثة بالأشكال البيانية لتوضح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (1.3) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج.

T. T. Jol	أذر تر ا	الانحراف	الوسط	عدد			
اعلى قيمة	افل فيمه	المعياري	الحسابي	المشاهدات			المتعيرات
				22	لأسعار	القياسي	الرقم
110.99	54.92	19.13	86.37			(CPI)	المستهلك
4052.73	1072.10	1081.61	2454.22	22		حکوم <i>ي</i> (G)	الإنفاق ال
3241.73	183.0	909.06	1414.82	22	Т)	الضريبية (R	الإيرادات

جدول 1.3: يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول (1.3) يتضح أن الوسط الحسابي للمتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين قد بلغ (86.37) دولار بانحراف معياري يساوي (19.13) دولار ، وكانت أقل قيمة (54.92) دولار وذلك في عام 1996م، بينما بلغت أعلى قيمة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (110.99) دولار وذلك في عام 2017م بينما بلغ الوسط الحسابي السنوي لمتغير (الإنفاق الحكومي) في فلسطين (2454.22) مليون دولار أمريكي بانحراف معياري (1081.61) مليون دولار ، وبلغت أقل قيمة (1072.1) مليون دولار وذلك في عام 1906م، وكانت أعلى قيمة للإنفاق الحكومي تساوي (20.73) مليون دولار وذلك في عام 1996م، وكانت أعلى قيمة للإنفاق الحكومي تساوي (20.73) مليون دولار أمريكي وذلك في عام 2017م، وأخيرا نجد أن الوسط الحسابي لمتغير (الإيرادات الضريبية) في فلسطين بلغ (1414.82) مليون دولار أمريكي بانحراف معياري (20.060) مليون دولار ، وبلغت أقل قيمة (1.370) مليون دولار وذلك في عام 1996م، وذلك في عام 2001، بينما أعلى قيمة للإيرادات الضريبية بلغت (3241.73) دولار أمريكي وذلك في عام 2017.

اختبارات سكون السلاسل الزمنية.

الجدول (2.3) يوضح نتائج اختبارات السكون باستخدام اختباري (ADF – Augmented Dickey Fuller) و (Phillips Perron – PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى، وعلى أساس الفرق الأول (equal 2.3)، حيث يتضح أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى (1st Difference) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى ((2)~1) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى.

	Ň	,	• • • •	
· 1. ·		ADF		PP
المتعيرات	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
CPI	-1.638	-3.726*	-1.558	-3.713*
G	-0.619	-6.061*	-0.389	-6.219*
TR	0.219	-5.599*	1.157	-5.783*

الجدول (2.3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

* معنوية عند مستوى 5%، حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon:1996)، المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

اختبارات التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

الجدول (3.3) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الأثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (Maximum)، حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر ((r = 0) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ((r < 0))، مينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية العدمية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ((r < 2))، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ((r < 2))، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه أكثر من صفر متجه للتكامل ((r < 2))، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($(1 \ge r)$) غير معنوية وبذلك تم قبول هذه الفرضية والاستنتاج بوجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($(1 \ge r)$)، ينما كانت اختبار القيمة العظمى تدعم نتيجة اختبار الأثر، وبذلك يتأكد لنا وجود متجه على الأكثر ($(1 \ge r)$)، وكذلك كانت اختبار القيمة العظمى تدعم نتيجة اختبار الأثر، وبذلك يتأكد لنا وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($(1 \ge r)$)، وكذلك كانت اختبار القيمة العظمى تدعم نتيجة اختبار الأثر، وبذلك يتأكد لنا وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($(1 \ge r)$)، وكذلك كانت اختبار القيمة العظمى تدعم نتيجة اختبار الأثر، وبذلك يتأكد لنا وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأكثر بين متغيرات النموذج. حيث أن القيم المحسوبة للاختبارات كانت أكبر من القيم المحسوبة للاختبارات كانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك عند اختبار الفرضية العدمية الأول ((0 = r))، بينما كانت القيم المحسوبة للاختبارات أقل من القيم المحسوبة المحسوبة المحسوبة المحسوبة للاختبارات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك عند اختبار الفرضية العدمية الأول ($(1 \ge r)$)، بينما كانت القيم المحسوبة الحرجة عند مستوى 5% وذلك عند اختبار الفرضية العدمية العدمية الأول ($(1 \ge r)$)، بينما كانت القيم المحسوبة الحربات ألم من القيم المحسوبة المحسوبة العدمية الخربات القيم المحسوبة الحربان الفرضية العدمية الأول ($(1 \ge r)$)، بينما كانت القيم المحسوبة المح

المجلد (6) العدد (2) الشهر (جوان) السنة (2022) ص375

	, , ,		-	
اختبار الأثر				
ة ג ۱۸۱۱ ت	القيمة الحرجة	ä	فرض العدم	
عیمہ روحیبار Statistics	Critical value	العرصية	عدد متجهات التكامل	
Statistics	%5	البنديت	المشترك	
33.39*	29.80	r > 0	r = 0	
12.04	15.49	r > 1	$r \leq 1$	
3.37	3.84	r > 2	$r \leq 2$	
*Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
اختبار القيمة العظمي				
21.36	21.13	r > 0	r = 0	
8.67	14.26	r > 1	$r \leq 1$	
3.37	3.84	r > 2	$r \leq 2$	
*Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

الجدول 3.3 : نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

المصدر : إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

ثالثاً: النتائج الإحصائية

<u>نتائج تقدير نموذج الدراسة.</u>

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج التقدير الإحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) على المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، حيث تم الاعتماد على المتغيرات المتباطئة زمنياً في دراسة تأثير المتغيرات المستقلة في السنوات السابقة على المتغير التابع في السنوات اللاحقة، وتم تحديد طول فترات الإبطاء بفترة زمنية واحدة للخلف وذلك بالاعتماد على معيار (Akaike ما حال المنوات اللاحقة، وتم تحديد طول فترات الإبطاء بفترة زمنية واحدة للخلف وذلك بالاعتماد على معيار (و entip ما حال المنوات اللاحقة، وتم تحديد طول فترات الإبطاء بفترة زمنية واحدة للخلف وذلك بالاعتماد على معيار (entip ع وبعد ذلك تم حذف الحدود الغير معنوية والإبقاء على النموذج في أفضل صورة له. والجدول (4.3) أدناه يوضح نتائج التقدير ، حيث يشمل الجدول على معاملات الانحدار للمتغيرات المدرجة في النموذج بصورتها الخام ولصعوبة تفسيرها أحياناً، تم حساب المرونة الاقتصادية لجميع المتغيرات ولدراجها في الجدول أداه.

منال محمد حسن عواد

المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficient s	المرونة Elasticit y	الخطأ المعياري S.E	قیمة اختبار "t"	القيمة الاحتمالية P-" Value"	VIF
G	0.01*	0.37	0.00	6.007	0.000	4.01
TR	0.01**	0.08	0.00	1.879	0.077	4.01
Ormatant				15.57		
Constant	48.45*	0.55	3.11	1	0.000	
R-Square = 0.929 , Adjusted R-square = 0.922 , DW = 1.11						
F-statistics = 118.535 , Prob(F) = 0.000 , Mean (VIF) = 4.01						

جدول 4.3 : نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة (بفترة ابطاء واحدة)

*معنوى عند مستوى 1%، ** معنوية عند 10%. المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

يتضح من نتائج الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج بلغت (0.922) وهذه القيمة تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر 92.2% من التغير في المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، أو بمعنى أن 92.2% من التغير المتغير التابع يعود سببها للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.

ومن خلال الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بتأثير الإنفاق الحكومي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك تشير النتائج لوجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية سالبة (0.37)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإنفاق الحكومي استجابة طردية، بحيث أن تغير الانفاق الحكومي بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بنسبة .3.7

وأخيراً فيما يتعلق بتأثير الإيرادات الضريبية تشير النتائج لوجود تأثير إيجابي ومبطئ فترة زمنية واحدة (سنة واحدة) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 10%، فقد بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبية استجابة طردية، بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بنسبة 0.8%.

<u>نتائج تشخيص نموذج الدراسة المقدر:</u>

أ. معامل التحديد ومعنوية النموذج

بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 92.2% وهذا يشير لأن المتغيرات المستقلة تغسر ما نسبته 74.6% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) والنسبة الباقية تعود للخطأ العشوائي وعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، كما كانت جميع متغيرات النموذج ذات دلالة إحصائية، وبشكل عام كان نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة اختبار (= 118.535) باحتمال (= Prob. 0.000)، وهذا يشير لجودة النموذج المقدر. (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 4).

ب. استقلال حدود الخطأ (البواقي)

استقلال حدو الخطأ أو خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة باستخدام اختبار (DW)، علماً بأن قيمة اختبار درابون واتسون (DW) تتراوح بين 0 و4، وكلما اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي إيجابي، في حين أنها إذا اقتربت من الأربعة يكون هناك ارتباط ذاتي سلبي، بينما عندما تقترب من القيمة 2 لا يوجد ارتباط ذاتي (BOL, P51, 2018)، وفي هذا النموذج بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (1.11) وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 4.3)، ويؤكد ذلك نتيجة اختبار (LM) التي بلغت (1.602) باحتمال (2.20 = P-value) وهو أكبر من مستوى 50.0 ممكن يؤكد لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، والجدول (5.3) يوضح نتائج اختبار LM) للارتباط الذاتي .

جدول 5.3 : نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	الاختبار
0.232	1.602	LM

المصدر : إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

ج. مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

تم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر باستخدام اختبار (One Sample T-test) وكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي (T = 0.000 مما يدعم قبول الأن قيمة الاختبار تساوي (0.00 = T) باحتمال (P-value = 1.000) وهو أكبر من 0.05 مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط حدود الخطأ يساوي صفر ، والجدول (6.3) يوضح نتائج الاختبار . جدول 6.3 : نتائج اختبار T لمساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
One Sample T-test	0.000	1.000

المصدر : إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

د. التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغير الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي (1.572) باحتمال (P-value = 0.456) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعاً طبيعياً، والشكل (2.3) أدناه يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.



شكل 2.3 : نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لحدود الخطأ

ه. تجانس حدود الخطأ

شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (White) فرط تجانس حدود النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي (F = 0.542) باحتمال (P-value = 0.742) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ متجانسة، والجدول (7.3) يوضح نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول 7.3 : نتائج اختبار White لتجانس حدود الخطأ

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	الاختبار
0.742	0.542	White

المصدر: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

و. استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض

شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يقصد به عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة فيما بينها واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) حيث أن متوسط معامل تضخم التباين بلغ (4.01) وهو أقل من 5 وبشكل عام معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 5 وهذا يدلل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في النموذج، مما يدعم جودة النموذج المقدر (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 4.3).

تشير النتائج التطبيقية للنموذج إلى أن ما نسبته 2.22% من التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يعكس معدلات التضخم يمكن تفسيرها من خلال متغير السياسات المالية المطبقة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أن ظاهرة التضخم في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بمجموعة من المسببات أولها حجم التشابكات الفلسطينية، إذ أن ظاهرة التضخم في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بمجموعة من المسببات أولها حجم التشابكات التجارية مع العالم الخارجي وخصوصا إسرائيل بحكم اتفاق باريس الاقتصادي الذي يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الإسرائيلي وهو ما ساهم في رفع معدلات التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل، إذ أن ما يقارب 90% ما لاقتصاد المحلي من حجم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وهو ما ساهم في رفع معدلات التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل، إذ أن ما يقارب 90% ما حجم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وهو ما يؤهل الأراضي الفلسطينية لأن تصبح متلقية لمعدلات التضخم المتورد، وبالنظر إلى السياسات المالية فإنها من حجم التضحم الاقتصادي الفلسطينية أن ما يقارب 90% ما حجم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وهو ما يؤهل الأراضي الفلسطينية لأن تصبح متلقية لمعدلات التجاري بين فلسطين والرائيل، إذ أن ما يقارب 90% ما حجم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، وهو ما يؤهل الأراضي الفلسطينية لأن تصبح متلقية لمعدلات التضخم المتورد، وبالنظر إلى السياسات المالية فإنها من حجم الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيلي أو ما يطلق عليه اقتصاديا بالتضخم المستورد، وبالنظر إلى السياسات المالية فإنها التضخم المعتورد، وبالنظر إلى السياسات المالية فإنها من حبر العامل الأهم في التأثير بمعدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية إذ أن ما نسبته 2.92% من هذه الظاهرة تعتبر العامل الأهم في التأثير بمعدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية إذ أن ما نسبته مديو% من هذه الظاهرة الفلسطينية.

يتشكل إطار السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بأدوات متنوعة وأهمها الإنفاق الحكومي والضرائب والتي تشكل وفقا للنظريات الاقتصادية أدوات السياسة المالية، إذ تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية ممثلة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية (0.37)، وهو ما يشير إلى أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإنفاق الحكومي استجابة طردية، بحيث أن تغير الانفاق الحكومي بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بنسبة 7.5%، وتتوافق هذه النتيجة مع منطق النظرية

المجلد (6) العدد (2) الشهر (جوان) السنة (2022) ص380

الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طريقة بين حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم السائدة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي يترتب عليه زيادة في عرض النقد داخل الدولة وهو ما يسهم في انخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض القوة الشرائية لها وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، الأمر الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع المستمر، وتعرف سياسة القواة الشرائية لها وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، الأمر الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع المستمر، وتعرف سياسة القوة الشرائية لها وانخفاض الدخومي بالسياسة المالية التوسعية التي تهدف من ورائها الدولة إلى تشجيع وتعرف سياسة الدولة وهو ما يسهم في الأسعار نحو الارتفاع المستمر، وتعرف سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي بالسياسة المالية التوسعية التي تهدف من ورائها الدولة إلى تشجيع الاستثمار وزيادة معدلات التشغيل، وفي الوضع الفلسطيني فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تستخدم وسيلة الإنفاق الحكومي بشكل رئيسي لتغطية النقات التشغيلية المرتبطة بالأجور والرواتب والنفقات التشغيلية للمؤسسات مع الحصيص محدود لأوجه النفقات التشغيلية المرتبطة بالأجور والرواتب والنفقات التشغيلية للمؤسسات مع حصيص محدود لأوجه النفقات التشغيلية المرتبطة بالأجور والرواتب والنفقات التشغيلية للمؤسسات مع الحصيص محدود لأوجه النفقات التشغيلية المرتبطة بالأجور والرواتب والنفقات التشغيلية المؤسلية تخصيص مدود لأوجه النفقات التطويرية، بسبب العجز الهيكلي في موازنتها وهو الأمر الذي يسهم في اتساع مع مدود المؤرجه النفقات السلطة الوطنية لقدرتها على التحكم في أدوات السياسة النقدية ووريانية موازية الحاري موازية مولينية موازية مواز

أما فيما يتعلق بتأثير الإيرادات الضريبية على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية باعتبارها أداة أخرى هامة من أدوات السياسة المالية فتشير النتائج لوجود تأثير إيجابي ومبطئ فترة زمنية واحدة (سنة واحدة) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% لها على معدلات التضخم، حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استجابة طردية، محيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استجابة طردية، محيث إن تغيرت الإيرادات الضريبة المتعابية الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استجابة بردية، بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبة بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بحيث بلغ معامل الانحدار المستهلك بالزيادة بحيث بلغ معامل الانحدار المعار المستهلك بالزيادة بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبة التجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استجابة الرية، بحيث بلغ معامل معدير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبية معالما راعام للإنفاق الحكومي، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي يرتبط وبشكل مباشر بزيادة حجم الإيرادات الضريبة فكلما ارتفاع هذا الحجم ازداد إنفاق السلطة الفلسطينية وهو ما يعزز من إطار الزيادة في عرض النقد وبالتالي رفع معدلات التضخم الاقتصادي.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

تعتبر السياسة المالية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية للدولة ويعتبر الإنفاق الحكومي والضرائب من
أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنفيذ سياساتها المالية.

- تقوم الدول بالاعتماد على أدوات السياسة المالية لمعالجة التضخم من خلال انتهاج سياسة مالية انكماشية تهدف إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بغية التأثير على حجم المعروض النقدي بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم. - أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية ممثلة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية (0.37)، وهو ما يشير إلى أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإنفاق الحكومي استجابة طردية، بحيث أن تغير الإنفاق الحكومي بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالزيادة بنسبة 3.7%، وتتوافق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين

- تشير النتائج لوجود تأثير إيجابي ومبطئ فترة زمنية واحدة (سنة واحدة) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% للإيرادات الضريبية على معدلات التضخم الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغ معامل الانحدار (0.01) بمرونة اقتصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة استريبة المرونية اقتصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة المتوابة المرونية التصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة المرونية التصادية موجبة (0.08)، وذلك يعني أن استجابة الرقم القياسي لأسعار المستهلك للإيرادات الضريبة السرونية المتوابة طردية، بحيث إن تغيرت الإيرادات الضريبية بالزيادة بمقدار 10% سيؤدي لتغير الرقم القياسي لأسعار المعام الإنعان المعار المستهلك بالزيادة بنسبة 10%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الإطار العام للإنفاق الحكومي، إذ أن زيادة المستهلك بالزيادة بنسبة و.80%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الإطار العام للإنفاق الحكومي، إذ أن زيادة المستهلك بالزيادة بنسبة و.80%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الإطار العام للإنفاق الحكومي، إذ أن زيادة المستهلك بالزيادة بنسبة و.80%، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الإطار العام للإنفاق الحكومي، إذ أن زيادة الانفاق الحكومي يرتبط وبشكل مباشر بزيادة حجم الإيرادات الضريبية فكلما ارتفع هذا الحجم ازداد انفاق السلطة الإنفاق الحكومي يرتبط وبشكل مباشر بزيادة في عرض النقد وبالتالي رفع معدلات التضخم الاقتصادي. الفلسلينية وهو ما يعزز من إطار الزيادة في عرض النقد وبالتالي رفع معدلات التضخم الاقتصادي.

– ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالتركيز على إعادة مراجعة الاتفاقات الاقتصادية مع إسرائيل بما يشمل أيضا الاتفاقات الاقتصادية من أجل إعادة بلورة توجهات جديدة تمكنها من السيطرة على أدوات السياسة النقدية بجانب السياسة المالية حتى تتمكن من العلاج والسيطرة الحقيقية على ظاهرة التضخم.

– ضرورة العمل على الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي وإعادة هيكلة حركة التبادل التجاري مع دول أخرى بحيث يتم المساهمة في تجنب حالات التضخم الاقتصادي المستورد والذي يصدر إلى الأراضي الفلسطينية من خلال إسرائيل بصفتها أكبر شريك تجاري، فالعمل على التنويع ونقل الثقل النسبي للتكتلات التجارية يمكن أن يسهم في الحد من مخاطر التضخم على الأراضي الفلسطينية.

– ضرورة عمل السلطة الوطنية الفلسطينية على ترشيد تبني سياسات مالية تتسم بالإنفاق على الجوانب ذات الأولوية الهامة التي تسهم في خلق فرص عمل وتوليد فرص عمل من أجل الاسهام في التخفيف من حدة البطالة في الأراضي الفلسطينية مع العمل على ترشيد النفقات الحكومية في بعض المجالات الغير هامة والتي تعتبر عاملا يستنزف الموازنة الفلسطينية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبو رمضان، م. (2016): العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة 2000- 2015. الجامعة الإسلامية, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

أسماء، ع. (2016): أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة وهران2. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- آل زيارة، كمال. والدماغ، حكمت (2012): "ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية". مجلة أهل البيت, العدد 12. ص 26– 47.

امحمد، ب. (2017): " أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986–2014 دراسة
تحليلية قياسية. جامعة محمد بوضياف. الجزائر. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

- أمحمد، بن البار و أحمد بن السيلت (2014): "أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2014". مجلة الاقتصاد والمالية, ص 1–18.

باسويد، س. (2017): أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014. مجلة
الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 17 (16). ص213–240.

بوعمرة، أ، وقيزة، ع. (2016): أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
2014-2014 دراسة قياسية حسب نموذج سانت لويس. جامعة العربي التبسي. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).
تمار، ع. (2015): دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة ما بين
2013-2014. جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

جميلة، و. (2016): السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة
2014-1990. جامعة أبي بكر بلقايد, الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- حكيم، ض. (2018): أثر السياسة الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. جامعة مستغانم. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة)

- حميد، م. (2015): أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988 – 2012. جامعة أمحمد بوفرة بومرداس, الجزائر . (رسالة ماجستير غير منشورة).

- الخضر، م. (2011): أثر السياسات المالية على أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة 2005–2010. جامعة البحر الأحمر. السودان.

خفاجة، أ. (2013): أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 2011–2011. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- خلف الله، و. (2017): السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1990-2015. جامعة العربي بين مهيدي. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- رجب، م. (2011): أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين. جامعة الازهر. غزة. فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- رجب، م. (2011): أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين. جامعة الازهر, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- سعد، ع والطراونة، س. (2016): السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1976–2011. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية. المجلد 3 (2). ص137–156.

- سلطة النقد الفلسطينية (2018): "تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2018". رام الله. فلسطين

الشرابي، م. (2013): أثر الانفاق الحكومي العام في بعض متغيرات التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة الجزائر للمدة 1995–2009. مجلة تنمية الرافدين. المجلد 35 (113). ص194–214.

- صبيح، ماجد (2015): " تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004–2013". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية. (23)1، ص 74–97.

- طويل، ب. (2016): دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2010. جامعة الحاج لخضر – باتنة–. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

عطية، ع. (2005): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, الدار الجامعية للنشر والتوزيع،
الاسكندرية.

غدير، ه. (2010): السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري. الهيئة العامة السورية للكتاب.
سلسلة دراسات اقتصادية 11. دمشق. سوريا.

فهمي، م, ش. (2005): الإحصاء بلا معاناة المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج SPSS، مركز البحوث،
معهد الإدارة العامة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية.

- كنعان، ع. وآخرون (معدون). (2011): دور السياسة المالية في توزيع ولمحادة توزيع الدخل القومي في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 33 (4). ص223-245.

- محي الدين، ب. (2018): دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000- 2010. جامعة جلالي اليابس. الجزائر . رسالة دكتوراه غير منشورة.

مسعود، د. (2006): السياسات المالية ودورها في تحقيق التوزان الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004.
جامعة الجزائر. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- مسعودة، ع. ومرزوق، ي (2016): أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر. جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة, الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

معط الله، أ. (2015): اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970–2012.
جامعة ابي بكر بلقايد. الجزائر. (رسالة ماجستير غير منشورة).

- منظمة العمل الدولية (2014): السياسات الاقتصادية مقاربة عمالية. منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. جنيف. نجم الدين، عدنان وحميد، محمد و أحمد, جعفر (2012): "التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985 – 2008". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. 6، 305 – 361.
نصر، ع, م. (1995): مقدمة في الاقتصاد القياسي, جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات, الرياض.
فاشم، ح وعبد، ح. (2011): مقدمة في الاقتصاد القياسي, جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات, الرياض.
هاشم، ح وعبد، ح. (2011): أثر السياسة الضريبية. مجلة مركز دراسات الكوفة. العدد 22. ص265 – 306.
هاشم، ح وعبد، ح. (2011): أثر السياسة الضريبية. مجلة مركز دراسات الكوفة. العدد 22. ص265 – 306.
وادي، م. (2006): أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية دراسة تحليلية تطبيقية. الجامعة الإسلامية, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
دراسة تحليلية تطبيقية. الجامعة الإسلامية, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
عدي، س. (2018): أثر السياسة المالية على المتعربينية. مجلة مركز دراسات الكوفة. العدد 22. ص265 – 306.
دراسة تحليلية تطبيقية. الجامعة الإسلامية, فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).
يحيى، س. (2018). أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان دراسة تطبيقية 2001 - 2015.
يحيى، س. (2018). أثر السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان دراسة تطبيقية 2012 - 2015.

- AGUNG , I GUSTI NGRAH , "Time Series Data Analysis Using Eviews",2009 John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd.

- brooks, Chris, introductory econometrics for finance, second edi ,Cambridge university, new yourk,2008.

- Bum and Jeon, (2005), «Demographic Changes and Economic Growth in Korea», SKKU ERIWP-06/05.

- Diebold, Franeis, Econometrics: A Predictive Modeling Approach, University of Pennsylvania, Edition 2018, Version Wednesday 14th March, 2018

- Gujarati, basic economics, forth the McGraw-Hill companies ,2004.

- Kammoun & Boujelbene, Relationship between C.E.O Ownership and the debt, international Journal of business and social science, vol.3 No.6;[Special issue-march 2012].centre for promoting ideas, usa.

- Kozhan, Roman, Financial Econometrics – with Eviews, Ventus publishing ApS, 2010.